ليبيريا في عهد إلين جونسون سيرليف ٢٠٠٦-٢٠١١م

م.م. إسراء عبد القادر حسان

المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

esraaabdghf91@gmail.com

الملخص:

تَعد إلين جونسون سيرليف انموذجاً حياً للمرأة في نهوض وتطور المجتمعات من النواحي العامة لاسيما السياسية واكثر أثارة للجدل في التاريخ الحديث لليبيريا وافريقيا عموماً كونها المرأة الحديدية التي جُمعت في مسيرتها العلمية والسياسية أسلوب القوة والاتزان وإدارة أمور البلاد بحكمة وكرست حياتها للسلام وتمكين المرأة ، كونها قادت البلاد للخروج من الحروب الاهلية والنزاعات التي تطال القارة الافريقية عامة والتوجه نحو قيادة البلاد الى السلم والأمان وتعزيز حقوق المرأة والطفل بمتابعة الأوضاع العامة للبلاد ومنها جعل التعليم مجانياً وشاملاً .

تولت إلين جونسون سيرليف السلطة في ليبيريا في كانون الثاني ٢٠٠٦م بعد عقود من الحروب والعنف ومحاولات الانقلاب وقد اشيد بعملها في الداخل والخارج ، لكن إرثها لليبيريا طغى عليه اتهامات المحسوبية والفساد وذلك لتعيينها ثلاثة من أبنائها في مناصب حكومية عليا.

والهدف من الدراسة إن المرأة القيادية في اغلب المجتمعات الدولية إعاقتها المعتقدات والقيم الابوية بسبب الأنظمة التقليدية عموماً النساء من ممارسة مهنهن هذا ما يسهم في تهميشهن واحباطهن، وتَعد افريقيا اسوء مكان تعيش فيه المرأة نظراً لانتشار القيم والمعتقدات التقليدية.

Abstract

Ellen Johnson Sirleaf stands as a living model for women's role in the advancement and development of societies,particularly in the political sphere.She remains one of the most compelling figures in the modern history of Liberia and Africa at large. Often referred to as the "Iron Lady," her academic and political career seamlessly blended strength with stability, managing state affairs with profound wisdom. She dedicated her life to peace and women's empowerment, leading her country out of the devastation of civil wars and the conflicts that plague the African continent. Under her leadership,she steered the nation toward peace and security while championing the rights of women and children by overseeing national reforms, most notably making education free and universal.

Ellen Johnson Sirleaf assumed power in Liberia in January 2006, following decades of civil war, violence, and attempted coups. While her work was widely acclaimed both domestically and internationally, her legacy in Liberia was overshadowed by allegations of nepotism and corruption, stemming from her appointment of three of her sons to high-ranking government positions.

المقدمة:

شهدت ليبيريا تطورات سياسية مختلفة عبر مراحلها التاريخية فمنذ استقلالها كان يحكم ليبيريا مجموعة من المستوطنين الأمريكان الذين شغلوا أعلى المناصب السياسية تاركين خلفهم سكانها الاصليين وكأنهم لايزالون تحت حكمهم.

يُكمل تنصيب إلين جونسون سيرليف رئيسة لليبيريا في ١٦ كانون الثاني عام ٢٠٠٦م للعملية الانتخابية ذات المصداقية العالية، وهي أولى التحديات لبناء السلام والاستقرار في البلاد المنهمكة من الحروب الاهلية اما التحديات الأخرى فتتمثل بالعمل على معالجة الحوكمة الاقتصادية وإصلاح قطاع الامن فإنجازهما بشكل صحيح سيُمنح ليبيريا فرصة لتحقيق النجاح على المدى البعيد ، فضلاً على عملها تجاه الإصلاح القضائي الذي يحتاج الى المزيد من الاهتمام كونه مهماً بالنسبة لحياة المجتمع عامة بعد محاسبة متورطي الحروب الاهلية واعمال الشغب والعبث بالأمن واعمال التحرش والتهميش أتجاه المرأة الافريقية. تمتعت ليبيريا بأكثر من عقد من السلام والاستقرار منذ انتهاء الحرب الاهلية الثانية في عام ٢٠٠٣م وخلالها، أحرزت البلاد تقدماً كبيراً في إعادة ترسيخ سيادة القانون وضمان الحقوق المدنية للمواطنين.

المبحث الأول : الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية لليبيريا ونشأة إلين جونسون سيرليف:

أولا: نشأة ليبيريا والتركيبة السكانية:

تختلف نشأة الدولة في ليبيريا عن بقية دول غرب افريقيا، اذ تعود جذورها الى الولايات المتحدة الامريكية فقد نشأت كثمرة من ثمار جمعية الاستعمار الامريكية (American) Colonisation Sociey)[١] التي يرجع تاريخها الى عام ١٨١٧م ، ولا زالت قائمة حتى الان ،التي قامت بقصد اسكان الزنوج الأمريكيين المحررين، كما فعلت بريطانيا في سيراليون عام ١٨٢٠م، وقد حدث أول استيطان لهؤلاء الزنوج الأمريكيين الوافدين عام ١٨٢٢م. وتتابع وصول الوفود السوداء الى الجزيرة . وظلت الجمعية ترعى شؤون هؤلاء المستوطنين حتى عام ١٨٤٧م عندما أصبحت ليبيريا دولة حرة ، شعارها (حب الحرية جاء بناء الى هنا)[٢].

بدلاً من انهاء ممارسة العبودية الامريكية او دمج الولايات المتحدة وجد مفاوضو جمعية السود الامريكية وكأنه ارضٍ مناسبة في منطقة كيب ميسورادو(Cape Mesurado)، وبحلول عام ١٨٢٤م كان للإقليم- الذي يطلق عليه ليبيريا رسميا- حكومة وعدة قوانين ،فضلاً عن دستور كومنولث[٣] ليبيريا وعدد متزايد من المستوطنات المجاورة حتى حل عام ١٨٣٨ م اندمجت العديد من المستعمرات المحلية الأخرى التي شكلتها مجموعات منفصلة ولكنها متشابهة مع مستعمرة السود الامريكية لتشكيل كومنولث ليبيريا، وفي عام ١٨٤٧م أعلن أعضاء هذه المستعمرة المشتركة استقلالهم عن أتحاد الجمهوريات الامريكية ليشكلوا جمهورية ليبيريا الجديدة وانتخبوا أول رئيس للبلاد[٤]، جوزيف جنكنز روبرتس(Joseph Jenkins Roberts) وهو اول رئيس وطني لدولة ليبيريا المستقلة[٥].

يَعد المجتمع الليبيري –شأنه في ذلك شان معظم المجتمعات الافريقية- مجتمعاً تعددياً من الناحية الإثينية، حيث تشكل الجماعات الافريقية الاصلية نحو ٩٦% من السكان ، وتضم داخلها العديد من القبائل او الجماعات الإثينية الفرعية أهمها: (الكبيلي ٢٠% ، الباسا١٤% ، الجيو ٩% ، الجريبو ٨٥ ، الكرو٨% ، المانو٧% ، اللوما٦% الكران٥% الماندينجو ٤% ، الفي ٣% ، الجابندي ٣% ، ...) فيما يشكل السود المحررون ٤% فقط[٦]

مما سبق نلاحظ قامت على هذا الأساس مشكلة العنصرية في ليبيريا تحديداً بعد ما بدأت حركة لترحيل العبيد المحررين اليهم التي تبلورت في عام ١٨١٦م في تشكيل جمعية الاستعمار الامريكية.

ثانياً : الموقع الجغرافي

تقع ليبيريا على الساحل الغربي لإفريقيا تقع بين خطي عرض(٤,٢٠ْ و ٧,٢٠ْ) شمالاً [٧]، يحدها من الغرب سيراليون، ومن الشمال غينيا، ومن الشرق ساحل العاج، ومن الجنوب المحيط الأطلسي، اما مساحتها فتبلغ (٤٣٠٠٠) ميل مربع[٨]، اذ بلغ عدد سكانها حوالي(٤)ملايين نسمة في عام ٢٠١٠م، وعاصمة ليبيريا هي مونروفيا التي سميت تكريماً الى الرئيس الأمريكي جيمس مونرو(Gems Monrow) الذي كان في منصبه عندما تأسست ليبيريا عام ١٨٢٢ م، وتتمتع ليبيريا بمناخ استوائي حار يتأثر بالأمطار الغزيرة خلال موسم الامطار والرياح العالية خلال موسم الجفاف[٩].

ثالثاً: إلين جونسون سيرليف نشاتها وتعليمها:

ولدت إلين جونسون سيرليف (Ellen Johnson Sirleaf)[١٠] في التاسع والعشرون من تشرين الأول عام ١٩٣٨ م في العاصمة الليبيرية منروفيا في احدى الاحياء الفقيرة لعائلة تعود أصولها الى السكان الأصليين لليبيريا ،والدها كارني سيرليف (Carney Sirleaf) موظفاً سياسياً في حكومة الرئيس وليام توبمان(Willia Tubman) (١٩٤٤-١٩٧١م) ، اما والدتها مارثا(Martha) مديرة مدرسة ابتدائية ، وكانت واعظة في الكنائس المشيخية، أمضت طفولتها مع عائلتها واقاربها في وضع مختلف تماماً- المناطق الريفية المهمشة للأغلبية الاصلية [١١].

ينتمي والدها الى قبيلة غولا (Gola) عمل محامياً لسنوات عديدة ثم تدرج في المناصب الحكومية ، ليتم انتخابه عضوا في الهيئة التشريعية الليبيرية ويصبح بذلك أول ليبيري من السكان الأصليين يدخل المجلس التشريعي للبلاد، وخلال عمله عضواً في المجلس التشريعي عرف بالنزاهة والاستقامة وتأدية اعماله بكل جد ونشاط الامر الذي جعله صاحب حظوة ومكانه لدى الحكومة والشعب الليبيري على حد ،سواء، لكن بعد اصابته بجلطة دماغية لم يعد كارني قادراً على العمل مما اجبره على تركها فتدهورت الأحوال المالية للعائلة، اما والدتها مارثا دابت على تعليم ابنتها إلين جونسون سيرليف والعديد من أطفال الحي الذي كانت تسكنه القراءة والكتابة وكان لها الفضل في غرس قيم التواضع والصدق والعمل الجاد في نفوس ابناءها الأربعة لاسيما إلين التي تميزت عن اخوتها بذكائها ، وبعد اكمال إلين دراستها الأولية في الحي الذي كانت تسكنه التحقت عام ١٩٤٨م في مدرسة مثيودية تدعى كلية غرب افريقيا أظهرت تميزاً ملفتا للنظر عن اقرانها بعد حيازتها على علامات ممتازة وتخرجت عام ١٩٥٥م[١٢].

بعد تخرجها تزوجت من جيمس سيرليف في سن السابعة عشر عاماً (بسبب عنفه واساءته لها انفصلاً لاحقا) وانجبت أربعة ابناء ومن ثم تابعت دراستها في الولايات المتحدة الامريكية وتخرجت من جامعة هارفارد بشهادة الماجستير في الإدارة العامة عام ١٩٧١م، وعملت في الاعمال الدولية والدبلوماسية[١٣] .

وتولت بعض المناصب السياسية لأول مرة للمدة (١٩٧٢-١٩٧٣م) في عهد الرئيس ويليام تولبرت (١٩٧١-١٩٨٠م) وسرعان ما غادرت لتولي منصب في البنك الدولي قبل ان تعود وزيرة للمالية عام ١٩٧٩م[١٤]

تعد سيرليف خبيرة اقتصادية وشغلت منصب وزيرة المالية في المدة(١٩٧٢-١٩٧٣م) ولها مسيرة مهنية دولية طويلة ، بما في ذلك منصب مديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفضلاً عن ذلك كانت عضو سابق في مجلس أمناء مجموعة الازمات الدولية [١٥].

وفي عام ١٩٩٩م كلفتها منظمة الوحدة الافريقية بالمشاركة في لجنة التحقيق في مجازر رواندا، وفي عام ٢٠٠٣م تولت رئاسة مفوضية اصلاح الحكم التي أسست ضمن اتفاق لإنهاء الحرب الاهلية[١٦].

عارضت سيرليف نظام صموئيل دو بعد الانقلاب ،كما عارضت وسجنت مرتين وواجهت خطر الإعدام لكنها فرت عام ١٩٦٦ وشاركت في حكومة بلادها في المنفى وبين ١٩٩٤ و١٩٩٧م عملت مديرة إقليمية لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في افريقيا ومع انتهاء الحرب الاهلية عام ١٩٩٧م عادت الى بلادها وتزعمت حزب الاتحاد الليبيري ، ونافست زعيم الحرب تشارلز تايلور (Gharles Taylor)[١٧] رغم ان أحداً لم يجرؤ على الترشيح ضده وهزمها بنتيجة ساحقة[١٨].

ومع دخول ليبيريا في الحرب الاهلية الأولى (١٩٨٩-١٩٩٦م) ،عُينت سيرليف رئيسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في افريقيا ومساعدة للأمين العام للأمم المتحدة. ومع اندلاع الحرب الاهلية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣م) أقامت سيرليف في ابيدجان واسست شركة استثمارية لراس المال المخاطر للمستثمرين الأفارقة. حازت سيرليف على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١ م، تكريما لها لكونها أسست(لجنة الحقيقية والمصالحة) في عام ٢٠٠٦م بهدف تعزيز السلام الوطني والامن والوحدة والمصالحة وتمت الإشادة بتلك اللجنة وبدور سيرليف في محاربة الفساد والسعي لأحلال العدل والسلام خاصة بعد ما وقعت على قانون حرية الصحافة والاعلام.[١٩]

رابعاً: تولي سيرليف الرئاسة وابرز التغيرات الداخلية في عام ٢٠٠٦م.

أجريت الانتخابات الرئاسية ١١تشرين الاول لعام ٢٠٠٥م بوجود المراقبة الدولية (مجلس الامن للأمم المتحدة التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا)[٢٠] التي هدفت انشطتهم التي يقوم بها المركز كارتر(Carter Center) والمعهد الديمقراطي الوطني لتقديم تقارير محايدة ودقيقة لمساعدة الليبيريين على تحديد ما اذا كانت الانتخابات تجري بطريقة مقبولة للجميع فضلاً عن وجود وفود دولية لمراقبة انتخابات الجولة الأولى[٢١]

وكانت النتيجة لصالح سيرليف، الا ان جورج وياه طعن بنتائج الانتخابات ولم يعترف بها وادعى بأنها ليست حرة ونزيهة وانه فاز بنسبة ٦٢% من الأصوات المدلى بها ،ودعا الى الغائها، وإعادة جولة التصويت الثانية في ٨ تشرين الثاني من العام نفسه حصل حزب الوحدة عدد من الأصوات ٥٩,٤% فاعترض جورج وياه ايضاً، وبعد ضغط دولي شديد وافق الأخير قبول النتائج بروح رياضية لاسيما كان رياضياً ويدرك تماما ان التنافس هو فوز وخساره ، وادت الحكومة التي ترأسها اول رئيسة في القارة الافريقية اليمين الدستورية في ١٦كانون الثاني عام ٢٠٠٦م [٢٢].

أصبحت سيرليف أول رئيسة دولة افريقية في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥م وبدأت حكومتها إعادة هيكلة المؤسسات السياسية في ليبيريا وبعد مدة وجيزة من تنصيبها اختارت حكومتها الجديدة وعينت في مناصب حكومية عليا أخرى وضمت حكومتها عدداً من التكنوقراط ذوي المهارات العالية بمن فيهم افراد من

الشتات الليبيري وينتمي بعضهم الى أحزاب أخرى وبعد اجراء عمليات تدقيق للموظفين لتحديد الكفاءة الفنية، انخفض عدد موظفي الخدمة المدنية بشكل كبير، واضطرت الرئيسة على العمل مع اغلبية متغيرة ويرجع ذلك السبب الى ان حزبها يمثل الأقلية في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولان بعض الممثلين المنتخبين متضررون من انشطتهم خلال الحرب الاهلية ، ومع ذلك فقد وعدت الأحزاب المتعددة بما في ذلك حزب المؤتمر من اجل التغيير الديمقراطي التابع لبطل كرة القدم السابق جورج وياه بالتعاون البناء معها[٢٣].

وسعت حكومة سيرليف التنوع والتمثيل القبلي والديني والسياسي والإقليمي للتعيين في أجهزة الدولة الأخرى واستبدلت في بعض الحالات مسؤولاً مقالاً بأخر من نفس المجموعة العرقية ولعل ابرزه هو التعيين غير المسبوق للنساء في وزارات مهمة ومناصب رفيعة وفاءً بوعدها(بتمكين المرأة الليبيرية في جميع مجالات حياتنا اليومية) فعينت زميلها المرشح الرئاسي (جوزيف كورتو) وزيراً للتعليم، (كول هانغالو) وزيراً مساعداً للعمل هو رئيس حزب المؤتمر من اجل التغيير الديمقراطي آنذاك ،(كولي وودز) وزيراً للعمل وهما ناشطان بارزان في المجتمع المدني ومحامو حقوق الانسان، (وتياوان غونغلو) المدعي العام الذي استقال من منصبة كوزير للأشغال العامة في عام ٢٠١٠م للعمل في مجال المحاماة الخاص، وتم تعيين العديد من الأشخاص في أواخر العشرينات والثلاثينات من العمر كمساعدين ونواب وزراء ومديرين لهيئات شبه حكومية، وفي عام ٢٠٠٨م عينت الزعيم الطلابي السابق (اوغسطين نغافوان) وزيراً للمالية ، (وامارا كونيه) وزيراً للتخطيط والشؤون الاقتصادية ، وفي ١٩ نيسان ٢٠١١م أشاد الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) بالرئيسة سيرليف لمبادرتها في الجمع بين أعضاء مختلف الجماعات الدينية والعرقية بالإضافة الى قادة الأحزاب السياسية (التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام بشان بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا) [٢٤].

بعد تسلمها الرئاسة بدأت مرحلة تسليم السلطة من بعثة الأمم المتحدة الى الرئاسة في ليبيريا، وهنا اظهر التخطيط الانتقالي الأولي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (من أوائل عام ٢٠١٠ الى حزيران ٢٠١٦م) ضرورة ان توازن الأمم المتحدة بين التخطيط الانتقالي المدني والعسكري وتدمجهما بشكل تام ، ركزت الجهود الأولية بشكل غير متناسب على تنفيذ عملية التسليم الأمني من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الى الحكومة الليبيرية وكان بدافع من الأمم المتحدة واهم مبرراتها لانتقال فعال: يحتاج الليبيريون الى ضمان أمنهم قبل ان تتمكن الأمم المتحدة من النظر في سحب مهمتها لحفظ السلام، وبالتالي حظي الانتقال الأمني بمشاركة سياسية رفيعة المستوى اكبر بكثير من الانتقال المدني ولم تظهر النتائج والتوصيات عن مبادرات التخطيط الانتقالي للبعثة انها توجه بشكل كبير تخطيط الأمم المتحدة الانتقالي بمجرد ان حصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على ولايتها الانتقالية في ديسمبر عام ٢٠١٦م.

وبدأ التخطيط الانتقالي الرسمي والمنسق على الجانب المدني بعد عام واحد وعقدت ندوة في حزيران ٢٠٠٩م من قبل مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية مسؤولين حكوميين ومسؤولين من الأمم لمناقشة التخطيط وساهمت الندوة في الاطلاق الرسمي لعملية الانتقال في ١٥ تموز ٢٠١٠م عندما انشأ مجلس الامن القومي الليبيري فريق عمل للتخطيط الانتقالي يضم مسؤولين حكوميين ومسؤولين من الأمم المتحدة[٢٥].

المبحث الثاني : الاوضاع العامة في ليبيريا ٢٠٠٦-٢٠١١م:

اولاً : الجانب الأمني والسياسي

واجهت سيرليف مشاكل داخلية عدة، إذ كانت ليبيريا منقسمة بشدة على أسس اجتماعية وعرقية وفنوية، فضلاً عن ذلك كان الجو السياسي متوتراً وانعدام الامن متفشياً وجعلت نسبة البطالة البالغة٨٥% خلق فرص العمل أولوية وكان الفساد متفشياً والبلاد تعاني من نقص البنية التحتية .[٢٦]

بدأت الرئيسة سيرليف وحكومتها المكونة من تكنوقراط ذوي مهارات عالية في اصلاح الوضع العام في ليبيريا مابعد الحرب الاهلية الثانية وبدأ الإصلاح الشامل لمؤسسات الدولة ومعالجة الفساد المستشري ،والوصول الى تحسن الخدمات العامة وقد تم مكافاة التقدم المحرز حتى الان بترتيب لمدة ثلاث سنوات وافق عليه صندوق النقد الدولي بموجب تقرير النمو والحد من الفقر (٢٠٠٨-٢٠١١م) وسلسلة من عمليات الغاء الديون الثنائية والدعم المستمر من شركاء التنمية والحكومات ، على الرغم من هذه الإنجازات تواجه الحكومة كبيرة في سعيها للتعامل مع المهام المتعددة التي حددتها لأنجازها . لا تزال الموارد البشرية تعاني من نقص وتفتقر الى القدرات التقنية واسعة النطاق حيث تكافح الحكومة من اجل الاستفادة من الموارد المالية المحدودة المتاحة لها[٢٧].

قدم تقرير تطورات الامن في ليبيريا موجزاً ونظرة عامة على المخاوف الأمنية ، شكلت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا لتسهل الانتقال من الحرب الى السلام أجريت انتخابات شعبية ووصول اول رئيسة سيرليف الى السلطة وبالتعاون مع اكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في العالم ، أحرزت حكومة ليبيريا تقدماً كبيراً على طريق السلام والديمقراطية وبعد سبع سنوات من الحرب الاهلية ، في عام ٢٠١٠ أجرت مؤسسة مسح الأسلحة الصغيرة مسحاً وطنياً للأسر المعيشية في ليبيريا لمعرفة حول تصورات الامن وانماط الايذاء الحالية وتعرض الناس للعنف والاستجابات للتهديدات في المجتمعات كما نظر التقرير الى كيفية ادراك الليبيريين لقدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة لهذه المخاطر التي يقوم بها المدنيون لتحسين سلامتهم ورفاهيتهم وعرض التقرير نتائج هذه الدراسة الى خمس موجزات قضايا واولها التصورات والمخاوف الأمنية الخاصة لليبيريين لعام ٢٠٠٩و٢٠١٠م وشملت النتائج الرئيسية للمسح انه يقيم المستجيبون مخاوف التنمية هي اعلى من مخاوف السلامة[٢٨].

فيما يتعلق بقطاع الأمني ، اذ تألف من مرحلتين ففي المرحلة الأولى قامت الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا(UNMIL) بتدريب ضباط الشرطة جدد في الوقت نفسه ، وتولت مسؤولية ضمان الامن والنظام خلال الفترة الانتقالية ، في المرحلة الثانية ستقوم الولايات المتحدة بتدريب جيش جديد وقد تعاقدت وزارة الخارجية مع شركة (داينكورب) وهي احدى شركتين خاصتين لديهما عقود لمدة خمس سنوات لتقديم خدمات الدعم العسكري لتدريب العسكريين. وبدأت هذه العملية بالتسريح الكامل لقوات الرؤساء السابقين ومنهم صموئيل دو (١٩٨٠-١٩٩٦) وتشارلز تايلور(١٩٩٧-٢٠٠٣) بالإضافة الى وزارة الدفاع سيتم بعد ذلك إعادة بناء الجيش والوزارة من درجة الصفر ،إذ سيخضع المجندون لأختبارات بدنية ومهارية، بالإضافة الى التأكد من معلوماتهم الشخصية مثلاً عدم ارتكاب جرائم حرب او جنايات او انتهاكهم لحقوق الانسان ثم يخضعون لبرنامج مدته خمسة عشر أسبوعا ركز على التدريب الاساسي الأمريكي والتركيز بشكل خاص على قانون الحرب وحقوق الانسان ومبادى الرقابة المدنية على الجيش ، وستضم القوة الجديدة المكونة من ٢٠٠٠ ضابطاً على غرار الجيش الأمريكي وفضلاً عن عدداً من الجنرالات والعقداء ومقدمي الضباط وعدداً اقل من الملازمين والنقباء، فضلاً عن إعادة تدريب القوات القديمة والتحقق من خلفياتهم.[٢٩]

على الرغم من التقارير عن اندلاع اعمال العنف والوضع الأمني بصورة عامة لعام ٢٠١٠م ، فقد تحسن الوضع الأمني العام بشكل جذري منذ نهاية الحرب ولخص تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لعام ٢٠١١ م الى ان الوضع الأمني العام مستقر ولكن لايزال هناك عدد من القضايا التي تثير القلق بشأن المستقبل ومنها استمرار النزاعات حول الأراضي والموارد فضلاً عن التوترات العرقية والمجتمعية ، كما شكلت البطالة المرتفعة مخاطر امنية مما يحد بشدة من فرص كسب العيش للمقاتلين السابقين والشباب المعرضين للخطر والذي لجأ الكثير منهم الى الاعمال الغير قانونية[٣٠].

تحدثت الرئيسة سيرليف خلال لقاء صحفي عام ٢٠١٠م بعد ان وجه لها سؤال عن الوضع الأمني في ليبيريا، فذكرت انه نشعر بالارتياح تجاه هذا الموضوع والناس في ليبيريا يستطيعون التنقل في أمن في ارجاء البلاد ، وخلال سبع سنوات لم نشهد أي حادث عسكري ومن المهم ان أشير الى وجود قوات حفظ السلام تقدر بنحو ٨آلاف جندي الان ، لكن بشكل عام نحاول أصلاح النظام الأمني في بلادنا لتقديم الحماية لمواطنينا وقوات الجيش تعمل على تطوير قدراتها أيضاً، تدريبها يأخذ شكلاً متقدماً وأعتقد ان تطوير النظام الأمني مهم أيضاً لمجال الاعمال، اما بالنسبة للجرائم العادية فهي تحصل كما في أي بلد اخر وليس هناك ما يدعو للقلق في هذا المجال(٣١).

ثانياً: الجانب الاقتصادي:

شملت المهام الرئيسة التي تقع على عاتق الحكومة الجديدة لعام ٢٠٠٦م ومنها تنفيذ خطة إدارة الطوارئ الحكومية (GEMAP) ، تدريب جيش جديد، اجراء إصلاحات قضائية ، بدء إعادة بناء البنية التحتية المادية والإدارية المحطمة. وهناك العديد من الطرق التي يمكن ان تفشل بها هذه المبادرات ، ولكن الطريقة الوحيدة التي تنجح بها :هي المشاركة السريعة والمرنة والكاملة للحكومة الجديدة بما في ذلك هيئتها التشريعية وللجهات المانحة وتوفير الأموال اللازمة لها وهذا ما تقوم به الرئيسة سيرليف كي تمنح ناخبيها الثقة(٣٢) .

أيدت الرئيسة سيرليف برنامج المساعدة في الحوكمة والإدارة الاقتصادية(GEMAP) الذي تم توقيعه في أكتوبر عام ٢٠٠٥م بين الحكومة الوطنية الليبيرية وشركاء معنيين ، وقد حَسَن البرنامج الإدارة المالية وتحصيل الإيرادات ، مما أدى الى رفع عقوبات الأمم المتحدة عن صادرات الاخشاب عام ٢٠٠٦ م والماس عام ٢٠٠٧م . كما عزز الثقة الخارجية في الاقتصاد وجذب المغتربين الليبيرين والاستثمارات الأجنبية لاسيما في قطاع الصناعات الاستخراجية ، وساعد برنامج (GEMAP) ليبيريا على التأهل لمبادرة البلدان المثقلة بالديون التابعة للبنك الدولي مما أدى الى تخفيف عبء الديون بمقدار ٢.٨ مليار دولار(٣٣)

استأنفت سيرليف التعاون مع صندوق النقد الدولي فور توليها منصبها، مما اسفر عن برنامجين يتابعهما الموظفون ، احداهما في عام ٢٠٠٦ م والأخر استمر حتى عام ٢٠٠٧م وقد استلزم نجاح هذين البرنامجين مزيداً من المساعدة من الجهات المانحة في عام ٢٠٠٨م ، نجحت إدارة سيرليف في التفاوض على برنامج لخفض الديون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وبعد ان وصلت الى نقطة اتخاذ القرار في مبادرة صندوق النقد الولي لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في اذار ٢٠٠٨ تسترشد السياسة الاقتصادية الان ببرنامج تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي والذي يغطي الفترة من اذار ٢٠٠٨ الى اذار ٢٠١١م وشملت الأهداف الرئيسية للبرنامج ١-إدارة النفقات العامة ٢- مكافحة الفساد ٣-تحسين الحكومة الاقتصادية والاشراف المصرفي ٤-إرساء الاقتصاد الكلي وخفض الدين الخارجي لليبيريا، ويسمح برنامج المساعدة في الإدارة الاقتصادية للحوكمة في ليبيريا (GEMAP) هو اجراء اخر لتحسين الضوابط والممارسات المالية والتشغيلية بالمشاركة الدولية في تحصيل الإيرادات والحكومة الاقتصادية وقد بدأ برنامج(GEMAP) تنفيذه في أيلول ٢٠٠٥م ووضع جهات فعالة دولية في مناصب إدارية رئيسة واستحداث مناصب خاصة للخبراء الماليين الأجانب ذوي صلاحيات التوقيع المشترك في البنك المركزي الليبيري بالإضافة الى خمس وكالات رئيسية لتجميع الإيرادات(٣٤) .

من المهم ان تجد كل من الحكومة وشركائها طرقا لجعل برنامج (GEMAP) يعمل بدقة ويجب ان يخضع البرنامج لأشد أنواع الرقابة فالخبراء الدوليون ليسوا جديريين بالثقة دائما كما حصلت فضيحة النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة في العراق(٣٥).

ألغت الرئيسة سيرليف في شباط عام ٢٠٠٦ م جميع عقود امتياز الاخشاب التي تعرضت لانتقادات واسعة النطاق بسبب الامتيازات المقدمة[٣٦] ،ومن خلال الامر التنفيذي رقم ١ الذي اعلن الغاء جميع امتيازات الاخشاب البالغ عددها ٧٢ امتيازا وبطلانها ، وفرض وقفا مؤقتا على عمل الاخشاب التجارية المستقبلية ، كما جادلت حكومة سيرليف بضرورة رفع عقوبات الأمم المتحدة لأنه لم يعد هناك صراع ومع ذلك اشارت الجماعات الناشطة الدولية والليبيرية الى ان انهاء العقوبات سابق لأوانه ويمكن ان يقوض الامن ، وذكر البعض ان بأن العقوبات لها تأثير ضار على الانتعاش الاقتصادي الليبيري ومحدودية فرص العمل .سُنَ قانون الإصلاح الحرجي الوطني (NFRL) في ايلول ٢٠٠٦م مما أدى الى الرفع الدائم لعقوبات الأمم المتحدة وسعى القانون الى تحقيق التوازن بين الاولويات التجارية ، واولويات الحفاظ على البيئة واولويات إدارة المجتمعات المحلية ، كما قدم إرشادات تأهيل جديد لشركات الاخشاب وقواعد لمنح امتيازات الاخشاب وجعل مدفوعات الإيرادات من شركات الاخشاب شفافة، كما وضعت الإصلاحات رسوماً لأستأجار الأراضي تتقاسمها مجتمعات الغابات واشترطت إقرار (قانون حقوق المجتمعات الوطنية) في غضون عام واحد ودمج المشاركة العامة في جميع الأنشطة المتعلقة بالغابات ، ونظراً للتنوع الجيولوجي الكبير في ليبيريا فقد فرض القانون انشاء شبكة من المناطق المحمية واكد قانون الإصلاح الحرجي الوطني ان الحكومة هي السلطة الوحيدة بما في ذلك الغابات وبموجب هذه السلطة يمكنها تفكيك غابات ليبيريا الى أراض مناسبة لحصاد الاخشاب واراض مخصصة للحفظ او لأغراض المجتمع. وبالفعل بدأت الحكومة في اجراء جرد للغابات وفتح عطاءات لعقود الاخشاب بين عامي ٢٠٠٧و٢٠٠٨م[٣٧]

سعت حكومة سيرليف جاهدة لانعاش الاقتصاد من خلال إعادة تنظيم انتاج المطاط والمنتجات الزراعية الأخرى ومن خلال الانضباط المالي الصارم والإصلاحات النقدية سعت الى تعزيز الاستثمار ورفع العقوبات المفروضة على الاخشاب في يونيو عام ٢٠٠٦م ، رفع مجلس الامن التابع للأمم المتحدة العقوبات المفروضة على الماس في ابريل عام ٢٠٠٧م بعد ان قرر ليبيريا قد وضعت الضوابط الداخلية للامتثال(لعملية كيمبرلي) وهي الية تتبع الماس العالمية التي انشات في عام ٢٠٠٢م ويترك انعاش قطاع الكفاف (الأرز والكسافا والخضروات) وإنتاج المحاصيل النقدية من الكاكاو والبن والفواكه لجهود المساعدة الذاتية للسكان بمساعدة المجتمع الدولي ومنظمات الرعاية الاجتماعية[٣٨].

بعد انهيار النمو الاقتصادي في التسعينات والركود اللاحق بسبب الصراع الذي أدى الى استقالة الرئيس تشارلز تايلور بدا يسير الاقتصاد الليبيري على طريق التعافي ، ففي عام ٢٠٠٨م اطلقت حكومة سيرليف (استراتيجية الحد من الفقر) (PRS-I) لمدة ثلاث سنوات والتي هدفت الى :-

١-ضمان السلام والامن في بيئة ما بعد الصراع الهشة للغاية.

٢-ضمان الانتعاش الاقتصادي من خلال تحفيز النمو بقيادة القطاع الخاص.

٣-إعادة تأهيل البنية التحتية واستعادة الخدمات الأساسية.

٤-اصلاح وكالات القطاع العام وتعزيز سيادة القانون.

وقد كلفت هذه الاستراتيجية مبلغ ١,٦ مليار دولار امريكي ، وشملت النتائج الرئيسية للبرنامج تعزيز الامن في ليبيريا وزيادة ثقة الجمهور في ضبط الامن ومؤسساته وتحسين الحماية من الجرائم : أداء افضل للايرادات وزيادة تبسيط النفقات العامة والتحفيز التدريجي للعمالة وزيادة الاعتراف بالحاجة الى الإصلاح قطاع العدالة وزيادة التركيز على الشفافية ، فضلاً الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر التي اطلقتها حكومة سيرليف باسم (المساعدة من اجل التنمية) بتكلفة ٣,٣ مليار دولار امريكي للسنوات الخمس الأولى من التنمية[٣٩].

تَعد تجديد موانىء ليبيريا الأربعة تحدد معالم الطريق نحو التحول الاقتصادي الذي يهدف الى وضع نهاية لويلات الحروب الأهلية لهذه الدولة ، بعد مرور عقد على انتهاء العمليات العدائية ، تشهد ليبيريا الغنية بالمعادن توسعاً في قطاعي الصناعة والتصنيع على خلفية النمو الاقتصادي الذي حقق ٨,٩ في المئة عام ٢٠١٢، وبدأ التحول عام ٢٠٠٩، عندما عينت الحكومة ماتيلدا باركر ، اختصاصية إدارة القطاع الخاص التي درست في الولايات المتحدة لتصبح رئيسة سلطة الميناء ، وهو المنصب الوحيد في العالم الذي لم تشغله أنثى قبل تعيينها هي فيه. وكانت مهمتها تغيير فريبورت منروفيا ، الميناء عديم الكفاءة وذو الأداء الضعيف الى خلاف ذلك ، قالت* عندما تولت ادارتي العمل، واجهنا تحديات تشغيلية ، كانت المعدات معطلة ، حتى انه كان لدينا نادياً ليلياً في الميناء ، وكان باستطاعة الناس الدخول والشرب كما يشاؤون ، الامن كان ضئيلاً او معدوماً، لم يبلغ أي من المؤانىء مستوى المعايير الدولية، وواجهنا تحديات إدارية عندما وصل الأمر للمساءلة عن الإيرادات وتغطية النفقات* باركر التي تمتلك خبرة ٢٥ عاماً في القطاعيين الخاص والخيري ركزت على التأكد من توفر الأمن في فريبورت منروفيا وميناء بوكانان الذي يتولى التصدير بشكل أساسي ويقع على بعد ٢٧٩كم جنوب شرق منروفيا. وعوّضت مسك الدفاتر على قصاصات من الورق ببرامج المحاسبة الحديثة التي تتعقب النفقات والإيرادات وتسمح بالتخطيط المالي السليم وكان* المحطة الموحدة للخدمات* من بين العديد من معالم مونروفيا والتي أنشئت في عام ٢٠١١م لتجميع كل البيروقراطية في مكان واحد في الميناء لتسريع الشحن[٤٠].

عانى الاقتصاد من الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م لكنه تعافى في عام ٢٠١٠م مع نمو مقدَر بنسبة ٦,١% .وقد بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخطط لها والتي توقفت خلال الازمة الاقتصادية بالتدفق ومن بين المشاريع الرئيسية مشروع مناجم بونغ (شركة تشاينا يونيون)وعمليات خام الحديد في ييكيبا (شركة ارسيلور ميتال) باستثمارات تبلغ ٢,٥ مليار دولار و١,٦ مليار دولار على التوالي وقد تلقت الحكومة أولى دفعات حقوق الامتياز من شركات التعدين هذه في عام ٢٠١٠. وصلت ليبيريا في عام ٢٩حزيران ٢٠١٠ الى نقطة الإنجاز بموجب آلية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحسنة التابعة للبنك الدولي ، مما أهلها للحصول على اعفاء من الديون بقيمة ٥٤,٦ مليار شكل هذا نقطة تحول رئيسية للاقتصاد ،حيث كانت نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الى الصادرات في البداية عند٧٠٠% و٢٠٠٠% على التوالي.٢١٥ أعاد اعفاء الديون القدرة على الاقتراض مرة أخرى للاستثمارات العامة، مع ذلك التزمت الحكومة باستراتيجية لادارة الديون مع حدود اقتراض صارمة لضمان الاستدامة[٤١]

ثالثاً : الجوانب الاجتماعية:

كما هو منصوص عليه في الدستور الليبيري لعام ١٩٨٦م يتم الالتزام بمبدأ فصل الدين عن الدولة بشكل عام على الرغم من هذه الحقيقة والمعروف ان ليبيريا دولة مسيحية وسعى المسلمون بانتظام الى تعزيز الوجود العام للأسلام كانت دلالات دينية للحرب والصراعات المسلحة في العقود الماضية ونظراً للارتباط الوثيق بين الانتماء الديني والعرقي فان التوترات العرقية لاتزال قائمة[٤٢]. اكدت رئيسة ليبيريا لصحيفة الانباء : ليس صحيحاً ان المسلمين في ليبيريا يتعرضون للتمييز وجميع مواطنينا متساوون بالحقوق والواجبات.[٤٣].

فيما يتعلق بعمل مؤسسات الدولة لا زالت سلطة الدولة محدودة في المناطق الريفية او النائية نتيجة لسوء تدريب المسؤولين وانخفاض الحوافز ومحدودية البنية التحتية ، وتم اتخاذ تدابير نحو اللامركزية مع انشاء صناديق تنمية المقاطعات لمبادرات التنمية المحلية مع ذلك هذه الأموال ستساء ادارتها او تخرب بسبب الفساد[٤٤].

وفقا للمادة ١٧ من دستور ليبيريا لجميع المواطنين الحق في التظاهر بطريقة منظمة وسلمية بما في ذلك الأحزاب السياسية والجمعيات التطوعية والمنظمات الدينية والكنائس وغيرها بما انه موظفي انقاذ القانون

يفرقون التظاهرات بقوة ، فضلاً عن حرية التعبير عن الراي فهي رسمية غير مقيدة فقد انتهكتها السلطات آنذاك وتعبر الصحافة عن ارائها بحرية لكن الصحفيين الليبيري لازالوا عرضة للمضايقة طوال عام ٢٠٠٧م على الرغم من التحسن الملحوظ في حرية الصحافة في ظل الحكومة الانتقالية وإدارة سيرليف الا ان التشريعات لم تصدر بعد مشروع قانون لحرية المعلومات ومشروع قانون لأصلاح وسائل الاعلام من شانه يوفر للعاملين في مجال الاعلام الحماية القانونية المناسبة في تصنيفها لحرية الصحافة لعام ٢٠٠٨م ، صنفت منظمة فريدوم هاوس الصحافة الليبيرية على انها غير حرة في المرتبة ١٤١ من اجمالي ١٩٥ دولة بانخفاض طفيف عن المرتبة ١٣٧ في عام ٢٠٠٦ م[٤٥].

اما فيما يتعلق بإصلاح العلاقة بين نظامي القانون الوضعي والقانون العرفي فالمناقشات كانت جارية لإيجاد الحلول لها، وبمساعدة خارجية جرى إعادة هيكلة نظام العدالة الجنائية وبنائه وقد تم اطلاق معهد التدريب القضائي في يونيو عام ٢٠٠٨م لتلبية الحاجة الى برنامج تدريبي للقضاة ومسؤولي القانون العرفي وبسبب نقص التمويل فانه لم يعمل بكامل طاقته بعد[٤٦]،

ووفقا للفريق القطري التابع للأمم المتحدة فان حكومة سيرليف اعتمدت وزارة العدل والجهاز القضائي والشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب التأديب وإعادة التأهيل خططاً استراتيجية في عام ٢٠٠٩م، وفي عام ٢٠١٠ ابلغ الأمين العام ان تنفيذ الخطة الاستراتيجة للجهاز القضائي لا يزال بطيئاً بسبب استمرار المشاكل الداخلية فيما بين المسؤولين في الجهاز القضائي[٤٧].

وأعلنت سيرليف الفساد (العدو العام رقم واحد) أنشئت لجنة مكافحة الفساد في ليبيريا بموجب قانون مكافحة الفساد في ايلول ٢٠٠٨ م اللجنة مكلفة بالتحقيق في قضايا الفساد المشتبه بها في الحكومة ومقاضاة مرتكبيها[٤٨].

بعد ان أشار اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م الى ان معدل الامية العام في ليبيريا يقدر بأكثر من ٥٠% والى ان التفاوت بين الجنسين وكذلك الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية في الوصول الى التعليم تشكل مشكلة خطيرة ، ويقدر تقرير الراصد العالمي لليونسكو لعام ٢٠٠٥م بان اقل من ثلث الأطفال في سن الدراسة مسجلون في الدراسة وأشار الى ان الانخفاض يعزى في الغالب الى الرسوم غير الرسمية والتكاليف المتعلقة بالزي المدرسي واللوازم المدرسية مثل الكتب، وفضلا عن ذلك لا يزال هناك نقص في المدارس ولاسيما المجتمعات الريفية لاستيعاب جميع الأطفال في سن الدراسة، وأبلغت المفوضية السامية لحقوق الانسان انه يجري في الوقت الراهن تنفيذ خطط لإعادة تأهيل ثلاث مؤسسات لتدريب المعلمين موجودة في المناطق الريفية[٤٩].

طبقت حكومة سيرليف سياسة التعليم المجاني والالزامي في عام ٢٠٠٦م والتي الغت الرسوم الدراسية في المدارس الابتدائية الحكومية وخفضتها في المدارس الثانوية الحومية أدى الى تحسن كبير في اعداد الالتحاق للدراسة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م،[٥٠].

ان النظام القانوني في ليبيريا يجمع بين القانون التشريعي والقانون العرفي غير المدون وان بعض القوانين مثل قانون السكان الأصليين (١٩٥٦م) والنظم واللوائح المتعلقة بالمناطق الداخلية (٢٠٠١م) هي قوانين بالية وتمييزية ووفقا لاطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م فان القوانين المحلية بما في ذلك دستور عام ١٩٨٦م ، لا تتفق مع الالتزامات الدولية لحقوق الانسان في بعض الجوانب، على هذا الأساس في عام ٢٠٠٩م دعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ليبيريا الى ان تدرج مبدا المساواة بين المرأة والرجل في الدستور. وابرزت لجنة حقوق الطفل الحاجة الى اجراء تعديلات على الدستور لإبطال الاحكام

التمييزية التي تقصر الحق في الحصول على الجنسية على الأطفال المولودين في ليبيريا .وبالفعل لاحظ الفريق القطري انه تم في عام ٢٠٠٩م انشاء لجنة الأصلاح القوانين وكذلك فرقة عمل لمراجعة الدستور(٥١).

فيما يتعلق في الإصلاح القضائي لقد جعلت هيمنة السلطة التنفيذية الطويلة الأمد السلطة القضائية ملحقاً ضعيفاً للرئاسة يتقاضى القضاة رواتب زهيدة للغاية بينما تقدر بعثة الأمم في ليبيريا ان نصف قضاة الصلح الريفيين أميون على الرغم من ان معرفة القراءة والكتابة هي المعيار الوحيد تقريبا للوظيفة ، اذا ارادت ليبيريا ان تتجاوز تاريخها المتمثل في افلات الرجال الكبار* من العقاب على القتل والسرقة، فان الإصلاح بالغ الأهمية ، في ليبيريا شانها شان دول غرب افريقيا، يعد احد اكبر مصادر الظلم للفترة التي يقضيها السجناء في ظروف احتجاز بائسة قبل المحكمة ويموت اغلبهم بسبب سوء التغذية او المرض، لذا توجب إيجاد الحلول للوصول الى العدالة، اما الوضع في القرى تنتهك أساليب العدالة في المحاكم العرفية ، اذ يجمع الشيوخ والزعماء مبالغ طائلة لأنفسهم من كل من المدعي والمدعى عليه ، ثم يقررون ما اذا كانوا سيفرضون عقوبة أخرى، لذلك يجب ان يشمل نهج الاصلاح القضائي الشرطة والسجون وقطاع العدالة الرسمي ومختلف اشكال العدالة العرفية بطريقة شاملة. لأنه قد يودي القضاء غير المصلح الى تخريب القطاعات التي شهدت تقدماً حقيقياً فضلاً عن ذلك يؤدي ضعف القطاع القضائي الى عرقلة خطة إدارة الطوارئ الحكومية (GEMAP) التي لها دور في تعزيز الحوكمة الاقتصادية(٥٢).

المبحث الثالث : السياسة الداخلية لحكومة سيرليف ٢٠٠٦-٢٠١١م:

واجهت ليبيريا فترة مابعد الحرب الاهلية مشاكل سياسية ومالية وإدارية وتنظيمية خطيرة وقد أدت العشر سنوات من الصراع الى نزوح داخلي لمئات الالاف من الأشخاص وفضلاً عن تعطيل الخدمات الاجتماعية الأساسية وزيادة تعرض النساء والأطفال للفقر والمرض والجوع وفايروس نقص المناعة البشرية .اما التعليم فكان محدوداً وتشير التقديرات الى ان ٨٠% من المدارس وهياكل الخدمات الصحية وابار المياه ومرافق الصرف الصحي اما دمرت او هجرت منذ عام ١٩٩٨م ، اما من الجانب الاقتصادي والزراعة والامن الغذائي قبل اندلاع الحرب الاهلية كانت الزراعة تمثل ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت ليبيريا منتجاً و مصدراً للمنتجات الزراعية وخاصة الاخشاب الخام والمطاط اذ حققت صناعة المطاط اكثر من ١٠٠ مليون دولار امريكي من عائدات التصدير سنويا(٥٣)

في عام ٢٠٠٦م قدرت خطة الموارد البشرية الطارئة ان ليبيريا ستحتاج الى ما مجموعة ٦٠٠٠-٨٠٠٠ عامل في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية في عام ٢٠٠٩م بلغ عدد العاملين في قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية ٩١٩٦عاملاً بزيادة قدرها ٥٢٣٠ عاملاً عن عام ٢٠٠٦م ويعاني الكثير منهم من نقص في المؤهلات مثلا تفتقر ٤٤% من الممرضات الى مستوى التعليم المطلوب من قبل النقابة المهنية، لاتوجد مؤسسات لتدريب معلمي رياض الأطفال والمرحلة الإعدادية، و٢٩% فقط من معلمي المرحلة الابتدائية مدربون، ويُدرَس ١٤٠٠٠ معلم من اصل ٢٢٠٠٠ معلم في المرحلة الابتدائية جميع المراحل الأخرى(٥٤).

لا يزال ٧٥% من شعب ليبيريا يعمل بالزراعة وخاصة زراعة الرز في مناطق التلال ولايزالون يعيشون في قرى صغيرة تحتوي على اكواخ دائرية يتراوح عددها بين ٣٠الى ١٠٠ كوخ ، ومن المحاصيل الغذائية الأخرى التي يهتم السكان بزراعتها هي الكسافا واليام والفواكة مثل المانجو والبرتقال والبلح (الموز الافريقي) ، كما تنتشر زراعة المحاصيل النقدية كالفول السوداني ونخيل الزيت والبن والكاكاو والمطاط ويأتي الأخير بالدرجة الأولى بالنسبة لقيمة الصادرات حيث تكون ٩٠% من مجموع الصادرات(٥٥).

التجارة محررة من حيث المبدأ كان نمو الصادرات مرتفعا في عام ٢٠٠٨م بسبب التنشيط واسع النطاق لإنتاج المعادن والاخشاب والمطاط وزيت النخيل بلأضافة الى رفع العقوبات المحلية والدولية على السلع

الرئيسية ووفقا لمؤسسة (هيريتدج) فان حرية التجارة منخفضة نسبياً وقد احتلت ليبيريا المرتبة ١٥٧ في مؤشر الحرية الاقتصادية في عام ٢٠٠٩م وقدر صندوق النقد الدولي ان متوسط معدل التعريفية الكمركية في ليبيريا بلغ ١٥,٦% في عام ٢٠٠٧م وهناك عدة عوامل ضافت الى تكلفة التجارة منها حظر وقيود الاستيراد وضعف القدرة الإنتاجية والبنية التحتية والترخيص والفساد والحد الأدنى لحقوق الملكية الفكرية [٥٦].

وانضمت ليبيريا الى (عملية كيمبرلي) منذ عام ٢٠٠٧ وأبلغت الحكومة عن قيمة ٣٢,٥ مليون دولار امريكي من الماس الخام لعام ٢٠١٥. وكما انضمت ليبيريا الى قانون (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية) منذ عام ٢٠٠٩م وهي تحرز تقدماً ملموساً في تطبيق معاييرها. وبموجب هذا القانون فان جميع العقود في ليبيريا عامة ومنشورة على موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بما في ذلك إمكانية الوصول السكان الى العقود[٥٧].

فيما يتعلق بتنظيم السوق والمنافسة على الرغم ان حكومة سيرليف فضلت نظام السوق الحرة ، الا ان الحكومة مع ذلك شعرت انها مضطرة لتثبيت الأسعار والتحكم في واردات بعض السلع الأساسية وخاصة الأرز والنفط الخام او المنتجات النفطية ، هناك ادلة موثوقة على ان هذه الممارسات التي انتقدتها سيرليف خلال حملتها استمرت في ظل الحكومة الحالية، ولا يتم تنظيم تشكيل احتكارات القلة الا من حين لأخر مثالا على ذلك، يتم انتاج المطاط الذي مثل اكثر من ٩% من عائدات التصدير في عام ٢٠٠٧م بشكل رئيسي من قبل شركة (فايرستون) للمطاط الطبيعي (جزء من شركة بريدجستون) بموجب اتفاقية امتياز معدلة مع الحكومة الليبيرية، وبدءاً من عام ٢٠٠٦م راجعت السلطات جميع العقود والامتيازات التي منحتها الحكومات السابقة بما في ذلك قطاعي التعدين والماس كانت اول صفقة بارزة اعيد التفاوض عليها هي تلك التي ابرمت مع شركة (ارسيلور ميتال) اكبر شركة فولاذ في العالم والتي كانت قد تفاوضت في الأصل على عقد مع شركة (NTGI) ، في أوائل عام ٢٠٠٨م اعادت الحكومة أيضاً التفاوض على عقدها مع شركة(فايرستون) العملاقة للمطاط مما أدى الى تقليص مدة امتيازها للعمل حتى عام ٢٠٤١م أي قبل خمسين عام من الموعد المتفق عليه بين الشركة وشركة NTGI وشملت الشروط المهمة للعقد هي صيانة الشركة لمزارع أشجار المطاط لتمكين استمرار الإنتاج بمجرد انتهاء صلاحية امتيازها ، بلاضافة الى تعديل حقوق الملكية بحيث تصبح المزرعة ملكية ليبيرية بمجرد انتهاء صلاحية الاتفاقية[٥٨] .

اولاً : نتائج اعمال حكومة سيرليف٢٠٠٦-٢٠١١م:

حافظت أول رئيسة منتخبة في افريقيا على صورة دولية إيجابية راسخة وبفضل مكانتها دولياً الى حد كبير ، لم تعد ليبيريا تاريخياً مرتبطة فقط بالحرب واليأس ، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بالرمز القوي والايجابي لتولي امرأة منصب الرئاسة في بلد عانى سنوات من الصراع ، وقد حظيت بقبول واسع وسريع بين رؤساء الدول الافريقية التي هيمن عليها الرجال وحققت بعض النجاحات المهمة في إعادة بناء بلدها ، فضلاً عن وجود بعض الإخفاقات لاسيما في القضاء على الفساد ومعالجة الهروب من العقاب ، وهما مشكلتان ليبيريتان قديمتان، كما شهدت السنوات الست الماضية مزيداً من الشفافية وتحسنا في حقوق الانسان وانخفاضا في الاضطهاد السياسي ، وحرية تعبير غير مسبوقة ، ودفع رواتب منتظمة في القطاع العام (حتى وان كانت الأجور منخفضة) ولكن وتيرة الإصلاح كانت بطيئة وعوائد السلام غير متساوية ولاتزال الحكومة مركزية للغاية، وقد توقف اصلاح القطاع العام ، ولا تظهر الحكومة التزاماً او تتخذ إجراءات بشان قضايا رئيسية مثل تقارير لجنة التدقيق العام ولجنة الحقيقة والمصالحة ، ولا تزال التشريعات المهمة ، مثل مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين معلقة ويتزايد الاستياء من ان الحكومة *لا تستمع الى عامة الناس*[٥٩].

كان لها دوراً في تقليل حجم الديون حيث سعت لاستمالة المؤسسات المالية الدولية التي تعرفها جيداً فبعدما وصل الدين الوطني لنحو ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م نجحت في اقناع الولايات المتحدة الامريكية بالتخلي عن كامل مبلغ ٣٩١مليون دولار المستحقة له من ليبيريا في أوائل عام ٢٠٠٧م وفي العام ذاته قدمت مجموعة الثمانية برئاسة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نحو ٣٢٤ مليون دولار لتسديد ٦٠% من ديون ليبيريا الى صندوق النقد الدولي، وفي عام ٢٠٠٩م نجحت في شطب ١,٢ مليار دولار إضافية من الديون التجارية الخارجية، واعتبر البلد مؤهلاً للمشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٨م كما وافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على منحها تمويلا يقدر ب١,٥ مليار دولار. وبعدما نجحت في تخفيف الديون الخارجية الى جانب تحقيق الاستقرار والامن في البلاد اصبح الطريق ممهدا لجذب الاستثمارات الأجنبية(٦٠).

اوضحت الرئيسة سيرليف خلال لقاء صحفي وزيارتها الى الكويت ستكون مناسبة لافتتاح سفارة ليبيريا في منطقة قرطبة ، وأضاف السفير المقيم في القاهرة والمحال الى الكويت والأردن كوناه بلاكيت، ان هذا اليوم ننتظره منذ سنوات وزيارة الرئيسة إلين جونسون سيرليف فرصة لتحقيق هذا الهدف ولتعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت وليبيريا(٦١) .

ذكرت الرئيسة سيرليف لصحيفة الانباء لدينا اهتمام بتطوير العلاقات خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحاول انشاء علاقات مع هذه الدول الان نظرا لان ليبيريا عاشت حروبا أهلية على مدى سنوات متعددة ، لقد اسسنا علاقات مع قطر والكويت والان ونحن مسرورون بهذه الخطوة ، ونعمل على تأسيس علاقات مماثلة مع المملكة العربية السعودية خاصة انها تدعم الحجاج القادمين من ليبيريا ، ونامل ان تأخذ العلاقات الديبلوماسية طريقها قريبا ، اما البحرين فهنالك زيارة مقبلة من رجال الاعمال تدرس إمكانية إقامة استثمارات في ليبيريا رغم عدم وجود بعثة ديبلوماسية ونحاول القيام بالخطوة ذاتها مع الامارات العربية المتحدة(٦٢).

وأخيراً انتهت فترة حكم إلين جونسون سيرليف عام ٢٠١١م بعد حكم دام ست أعوام ومن ثم تولت الولاية الثانية في ليبيريا من العام ٢٠١١-٢٠١٨م.

الخاتمة:

١-اثرت البيئة الريفية وطبيعة المجتمع الليبيري في غرب افريقيا على حياة إلين جونسون سيرليف وجعلت منها امرأة قوية نبذت التفرقة من خلال مبادرتها بتطبيق اسلوب المصالحة الوطنية للحكم في ليبيريا

٢- كان الأثر واضح في نفس وذاكرة سيرليف والشغف بالعمل السياسي من خلال والديها كونهما ذات مناصب مهمة فوالدها اكتسب منصب مهم في الدولة وامها معلمة غزرت في نفس ابنتها حب الوطن والحفاظ عليه مما دفع سيرليف بتوليها مناصب عالية ومهمة في الدولة ومنها منصب وزيرة المالية.

٣- فوز سيرليف في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥م وتغلبها على المرشحين الاخرين كان دافعا ومثالا للمراة الحديدية التي ظلمها المجتمع الافريقي على الاغلب وبرهان على خروج الليبيرين من الازمات المالية والحروب الاهلية المتعددة والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم انزلاق ليبيريا مرة أخرى في حروب، أي انها نجحت في ابعاد ليبيريا من الحروب الاهلية وهذا مايسجل لصالحها كونها مرأة قيادية تمكنت من الحفاظ على وحدة الشعب فضلاً عن كونه متعدد الأعراق والاجناس.

٤- تولي إلين جونسون سيرليف الرئاسة يمثل حدثاً تاريخياً استثنائياً للقارة الافريقية كونها المرأة الأولى تتولى رئاسة بلاد بأكملها.

٥- أسست لجنة الحقيقية والمصالحة وذلك تعزيزاً للأمن والسلام الوطني والوحدة والمصالحة هذا يعكس دورها في إحلال السلام الدولي ودورها في تعزيز السلام والديمقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة .

Conclusion

1- The rural environment and the nature of Liberian society in West Africa profoundly influenced Ellen Johnson Sirleaf's life. These factors shaped her into a resilient leader who rejected discrimination, initiating a national reconciliation approach to governance in Liberia.

2- Her parents left a clear mark on her character and political passion; her father held a significant position within the state, while her mother, a teacher, instilled in her a deep sense of patriotism. This upbringing propelled Sirleaf to hold high-ranking offices, most notably serving as the Minister of Finance

3-Sirleaf's victory in the 2005 presidential election, where she defeated prominent candidates, served as an inspiration and a model of the "iron Lady" in a largely patriarchal African society. Her leadership was a testament to Liberia's recovery from financial crises and civil wars, as she successfully maintained national unity and prevented the country from relapsing into conflict—a major achievement for a female leader managing a diverse, multi-ethnic population.

4-Ellen Johnson Sirleaf's presidency represents an exceptional historical milestone for the African continent, as she was the first woman to be elected as a head of state

5-The establishment of the Truth and Reconciliation Commission (TRC) further solidified national security and social harmony. This initiative reflects her pivotal role in fostering international peace, democracy, and gender equality.

---

(١) تأسست عام ١٨١٦م وكان الهدف من تنظيمها هو العمل على حل المشاكل الاجتماعية الحرجة التي تضمنت وجود اعداد من الزنوج المحررين في المجتمعات التي تمتلك العبيد في المقطعات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية، وقد اختص هذا المشروع بالعمل على الهجرة الى افريقيا ، وهو شبيه بالمشروع البريطاني الذي يرجع الفضل في تأسيسه الى جرانفيل شارب. ينظر: فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، تر: يوسف نصر، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٤١.

(٢) محمد عبد الرحيم عنبر المحامي، التمييز العنصري في افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٦، ص١٣٩-١٤٠.

(٣) Documents: Relating to the United States and Liberia: The American Journal of International Law,Vol.4, No.3,Jul..,1910, Cambridge University Press, p188-229.

(٤) Miller Jaquet ,Liberia map collection Afinding Aid to the collection in the Library of congress,Library of Congress,2024,p3.

(٥) محمود السيد ، تاريخ افريقيا القديم والحديث ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ٢٠٠٦، ص١٧٦؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الأولى للوجود الأمريكي في افريقيا ليبيريا انموذجاً، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ص٣٣.

(٦) بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في افريقيا نموذج الإيكواس ، ط١، دار النشر للجامعات ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٦٩ ، للمزيد من المعلومات للمجموعات العرقية في ليبيريا، ينظر: علي محمد حسين واخرون، تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيريا، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد ٤٥، عدد ٣،ج، ١، يوليو ٢٠٢٣م، ص٢٣٦.

(٧) G) A Historey of Its Early Settlement,New York,1868,p9. S. Stockwell, the republic of Liberia ItsGughrafiatuha,Climate,Soil,

(٨) اشارت وثائق ليبيريا كما ذكر الوزير ايفارتس(Mr.Secretary Evarts)بانه تبلغ مساحة ليبيريا بتكوينها الحالي، حوالي ٤٠٠٠٠ ميل مربع ومنها ٣٥٠ ميلا من جهة الساحل. ينظر Emmett J. Scott , Is Liberia Worth Saving? , The Journal of Race Development, vol.1. No.3 (Jan., 1911), pp277-301.

(٩) FrankSherman,Liberia:ItsPeople,History and Culture,First Edition,New Africa Press,2011,p11; Liberai: the American Journal of International Law,Vol.3,No.4, Oct.1909,p 906.stable URL: 2186427/ stable/ WWW. Jstor.org//https:

(١٠) تعتمد الباحثة على تسمية إلين جونسون سيرليف باختصارها باسم سيرليف في الصفحات القادمة.

(١١) Pamela Scully,Book Review:Ellen Johnson Sirleaf,Press,2016,p1)

(١٢) جعفر محمود سلمان عباس، إلين جونسون سيرليف واثرها السياسي في ليبيريا حتى عام ٢٠٠٦م، المجلد ٦٩، العدد٢ ، الجامعة العراقية، بغداد، تشرين الأول ٢٠٢٤.ص٣١٧.

(١٣) صحيفة الانباء، الكويت، مراحل في مسيرة الرئيسة سيرليف :العدد ١٦، ١٤ يونيو٢٠١٠.

(١٤) Ellen Johnson Sirleaf, This Child Will Be Great Memoir Of A Remarkable Life By Africas First Woman President, Harper Collins, U S,2007.s p.5-10.; Pamela Scully,Op. Cit,p1.)

(١٥) International Crisis Group(2006), Liberia: Staying Focused, Africa Briefing N 36, Dakar)(Brussels,13 January2006,p.2./

(١٦) صحيفة الانباء ،الكويت، مراحل في مسيرة الرئيسة سيرليف ، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠

(١٧) ولد تشارلز غانكاي تايلور في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨م في احد ضواحي العاصمة مونروفيا في مقاطعة أرثينغتون من ابوين مختلطين وقضى الأشهر الثمانية الأولى من حياته في مدينة أرثينغتون قبل ان ينتقل الى مدينة ميلسبورغ اذ قضى بقية طفولته. للمزيد ينظر: احمد مظهر جلعوط الهلالي ، تشارلز تايلور ودوره العسكري والسياسي في ليبيريا ١٩٨٩-٢٠٠٣م، مجلة العلوم الإنسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٦، العدد٣، أيلول ٢٠٠٥.

(١٨) صحيفة الانباء ، مراحل في مسيرة الرئيسة سيرليف ، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠.

(١٩)(Pamela Scully, Op.cit,p2 ; عبد المحسن سلامة ، إلين سيرليف.. من كرسي الحكم الى قائمة الاتهام، ١٧ يناير ٢٠١٨.

(٢٠) ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ص ٨-٩.

(٢١) Liberia, Presiden tial and Legislative Elections 11 October and 8 November 2005 European 2/Union Election Observation Mission,Final Report-3 06 ,p.14. ; Final report on the 2005 / Liberia Elections,the Carter center,p.p.63,64.

(٢٢) Said Adejumobi PhD, Reviving A Failed State : The 2005 General Elections in Liberia,Vol5,No1,p.p.147,148؛ اسراء عجيل عبد حسين، التطورات السياسية في ليبيريا ١٩٩٦-٢٠٠٦ رسالة ماجستير منشورة، جامعة سامراء، ٢٠٢٥،ص١٥٦..

(٢٣)BertelsmannStiftung,BTI2010-LiberiaCountry,Report.Gutersloh:Bertelsmann Stiftung,2009,p.4.

(٢٤) International Crisis Group,Liberia: How Sustainable is The Recovery؟ (2011),p.2.)

(٢٥) Daniel Forti,Lesley Connolly,Report Title: The MissionIs Gone , but the Un Is Staying :Report Peacekeeping Transition, International Peace Institute(2018),p.4. ‘Subtitle: Liberias

(٢٦) International Crisis Group,Liberia: How Sustainable is The Recovery؟(2011),p.1.

(٢٧) Bertelsmann Stiftung ,Op. Cit,p.2.
(٢٨) lisabeth Gilgen,Matthias Nowak,A Legacy of War:Perceptions of Security in E Liberia,2011,p.1-2.
(٢٩) International Crisis Group(2006), Liberia: Staying Focused, Africa Briefing N 36, Dakar /Brussels,13 January2006,p.6.
(٣٠) E lisabeth Gilgen, Matthias Nowak,Op Cit,p.4.
(٣١) صحيفة الانباء ، الكويت، الامن في ليبيريا، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠
(٣٢) International Crisis Group(2006), Liberia: Staying Focused, Africa Briefing N 36, Dakar /Brussels,13 January2006,p.7.
(٣٣) International Crisis Group,Liberia: How Sustainable is The Recovery؟ 2011),p3.
(٣٤) Bertelsmann Stiftung,Op Cit,p.4.
(٣٥) International Crisis Group(2006), Liberia: Staying Focused, Africa Briefing N 36, Dakar ,p.5.
(٣٦) Krista Lee-Jones, Reviewer(s) : Roberto Martinez B. Kukutschka, Anderson Miamen, And Guillaume Nicaise,Liberia: Overview of Corruption and anti- corruption, 07 September 2019,p.9.
(٣٧) Michael D. Beevers,Securing Forests for Peace and Development in Postconflict Liberia,p.10, African Conflict and Peacebuilding Review,Vol.6,No.1,Spring2016,pp.1-24.
(٣٨) Bertelsmann Stiftung ,Op. Cit,p.11.
(٣٩) Thomas Jaye ,Liberia: An Analysis of Post – Taylor Politics ,Review of African Political Economy,Dec,2003,Vol.30,No.98,p.19.
(٤٠) مجلة منبر الدفاع الإفريقي(adf) ، تحسين مؤانىء ليبيريا يعزز التجارة الدولية ، المجلد٧، الربع ٣، ص٥٩، البريد الالكتروني :ADF-MAGAZINE.COM
(٤١) International Crisis Group(2011) ,Liberia Under Johnson Sirleaf : Liberia: How Sustainable Is the Recovery? Africa Report No.177,p.22.
(٤٢) Bertelsmann Stiftung , Op .Cit,p.6.
(٤٣) صحيفة الانباء ، الكويت، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو، ٢٠١٠.
(٤٤) BertelsmannStiftung, Op. Cit,p.6.
(٤٥) Ibid ,p.7.
(٤٦) Ibid,p.8.
(٤٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة التاسعة، جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠، فقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ ،ص٥.
(٤٨) Bertelsmann Stiftung ,Op.Cit,p.8-9.
(٤٩) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة التاسعة، جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠، فقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ ، ص١٤.
(٥٠) Bertelsmann Stiftung ,OP.Cit,p.17.
(٥١) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة التاسعة، جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠، فقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ ،ص٣-٤.
(٥٢) International Crisis Group(2006), Liberia: Staying Focused, Africa Briefing N 36, Dakar /Brussels,13 January2006,pp.6,7.
(٥٣) Food and Agriclture Organizaization of the United Nations(FAO).Rome,Italy, 2005,p3.
(٥٤) International Crisis Group(2011), Liberia Under Johnson Sirleaf : Liberia: How Sustainable Is the Recovery? Africa Report No.177,p.16.

(٥٥) احمد نجم الدين فليجة ، افريقيا دراسة عامة وإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، بغداد، ص٣٣٦؛ أنور عبد الغني العقاد ، الوجيز في إقليمية القارة الافريقية ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٨٢ ، ص٢٩٧ ؛ فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، تر: يوسف نصر، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٤١؛ محمد عبد الرحيم عنبر المحامي، التمييز العنصري في افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٦، ص١٣٩-١٤٠.

(٥٦) Bertelsmann Stiftung ,Op.Cit,p.15.

(٥٧) Krista Lee-Jones, Reviewer(s) : Op.cit,p.10.

(٥٨) Bertelsmann Stiftung Op.Cit,p.12)

(٥٩) International Crisis Group(2011), Liberia Under Johnson Sirleaf : Liberia: How Sustainable Is the Recovery? Africa Report No.177,p.16.

(٦٠) عبد المحسن سلامة ، إلين سيرليف.. من كرسي الحكم الى قائمة الاتهام، ١٧ يناير ٢٠١٨.

(٦١) صحيفة الانباء ،الكويت، افتتاح سفارة ليبيريا اليوم ، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠

(٦٢) صحيفة الانباء، الكويت، العلاقات مع دول التعاون، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠.

قائمة المصادر:

الوثائق المنشورة

1-Documents: Relating to the United States and Liberia: The American JossurnalofInternationalLaw,Vol.4,No.3,Jul..,1910,p188-229, Cambridge University Press.

الكتب الأجنبية:

1-Ellen Johnson Sirleaf, This Child Will Be Great Memoir Of A Remarkable Life By Africas First Woman President, Harper Collins, U S,2007.s

2-FrankSherman,Liberia:ItsPeople,Historyand Culture,First Edition,New Africa Press,2011.

المجامع الجغرافية والتقارير الأجنبية

1-Bertelsmann Stiftung ,BTI 2010-Liberia Country ,Report. Gutersloh: Bertelsmann Stiftung,2009.

2-Daniel Forti,Lesley Connolly,Report Title: The MissionIs Gone , but the Un Is Staying :Report Subtitle: Liberias‘ Peacekeeping Transition, International Peace Institute(2018).

3- E lisabeth Gilgen,Matthias Nowak,A Legacy of War:Perceptions of Security in Liberia,2011.

4-FoodanAgricltureOrganizaizationoftheUnited Nations(FAO).Rome,Italy, 2005.

5-Final report on the 2005 Liberia Elections,the Carter center.

6-G.S.Stockwell, the republic of Liberia ItsGughrafiatuha,Climate,Soil,A Historey of Its Early Settlement,New York,1868.

7- International Crisis Group(2011) ,Liberia Under Johnson Sirleaf : Liberia: How Sustainable Is the Recovery? Africa Report No.177.

8- International Crisis Group(2006), Liberia: Staying Focused, Africa Briefing N 36, Dakar /Brussels,13 January2006.

9- International Crisis Group,Liberia: How Sustainable is The Recovery؟ (2011.

10- Krista Lee-Jones, Reviewer(s) : Roberto Martinez B. Kukutschka, Anderson Miamen, And Guillaume Nicaise,Liberia: Overview of Corruption and anti- corruption, 07 September 2019.
11- Liberia, Presiden tial and Legislative Elections 11 October and 8 November 2005 European Union Election Observation Mission,Final Report-3/ 2/ 06 ,p.14
12- Miller Jaquet ,Liberia map collection Afinding Aid to the collection in the Library of congress,Library of Congress,2024.
13- Michael D. Beevers,Securing Forests for Peace and Development in PostconflictLiberia,p.10,AfricanConflictandPeacebuilding Review,Vol.6,No.1,Spring2016.
14-Pamela Scully,Book Review:Ellen Johnson Sirleaf,Press,2016...
15-Thomas Jaye ,Liberia: An Analysis of Post – Taylor Politics ,Review of African Political Economy,Dec,2003,Vol.30,No.98.

البحوث المنشورة:

1-Emmett J. Scott , Is Liberia Worth Saving? , The Journal of Race Development, vol.1. No.3 (Jan., 1911).
2-Said Adejumobi PhD, Reviving A Failed State : The 2005 General Elections in Liberia,Vol5,No1.
3- Liberai: the American Journal of International Law,Vol.3,No.4, Oct.1909.stable URL: https:// WWW. Jstor.org/ stable/ 2186427

المصادر العربية

اولاً: الكتب

١-احمد نجم الدين فليجة ، افريقيا دراسة عامة وإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، بغداد.
٢- أنور عبد الغني العقاد ، الوجيز في إقليمية القارة الافريقية ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٨٢
٣- بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في افريقيا نموذج الإيكواس ، ط١، دار النشر للجامعات ، القاهرة،٢٠٠٩.
٤- عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الأولى للوجود الأمريكي في افريقيا ليبيريا انموذجا، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد.
٥- علي محمد حسين واخرون، تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيريا، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد ٤٥، عدد ٣،ج، ١، يوليو ٢٠٢٣م.
٦- محمد عبد الرحيم عنبر المحامي، التمييز العنصري في افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٦،
٧-محمود السيد ، تاريخ افريقيا القديم والحديث ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ٢٠٠٦،
٨- فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، تر: يوسف نصر، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

ثانياً: الرسائل العلمية

١-اسراء عجيل عبد حسين، التطورات السياسية في ليبيريا ١٩٩٦-٢٠٠٦ رسالة ماجستير منشورة، جامعة سامراء،٢٠٢٥.

ثالثاً : البحوث

١-احمد مظهر جلعوط الهلالي ، تشارلز تايلور ودوره العسكري والسياسي في ليبيريا ١٩٨٩-٢٠٠٣م، مجلة العلوم الإنسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٦، العدد٣، أيلول ٢٠٠٥.

٢- جعفر محمود سلمان عباس، إلين جونسون سيرليف واثرها السياسي في ليبيريا حتى عام ٢٠٠٦م، المجلد ٦٩، العدد٢ ، الجامعة العراقية، بغداد، تشرين الأول ٢٠٢٤.

رابعاً: التقارير

١-الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة التاسعة، جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠.

٢-الأمم المتحدة، مجلس الامن، التقرير المرحلي الثامن للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٣-عبد المحسن سلامة ، إلين سيرليف.. من كرسي الحكم الى قائمة الاتهام، ١٧ يناير ٢٠١٨.

الصحف والمجلات العربية:

١-صحيفة الانباء ،الكويت ، العدد ١٦، الاثنين ١٤ يونيو ٢٠١٠.

٢- مجلة منبر الدفاع الإفريقي(adf)،المجلد٧،الربع ٣ البريد الالكتروني:ADF-MAGAZINE.COM